

تعريف

الأهداف الأساسية هو تحويل القطاع الغير الرسمي الى قطاع رسمي، وهذا يتطلب منهجية شاملة لازالة المعوقات التي بدورها تعوق المنشآت عن التحول للقطاع الرسمي. تمثل المنشآت الصغيرة و المتوسطة 99% من حجم المنشآت وغالبية هذا المنشآت تعد من القطاع الغير الرسمي، لذلك الهدف هو مساعدة هذه المنشآت و خلق بيئة محيطة تمكنها من البقاء.

تنمية السياسات:

السمة الأساسية لعمل وزارة المالية بالاشتراك مع مشروع تنمية سياسات المنشآت الصغيرة

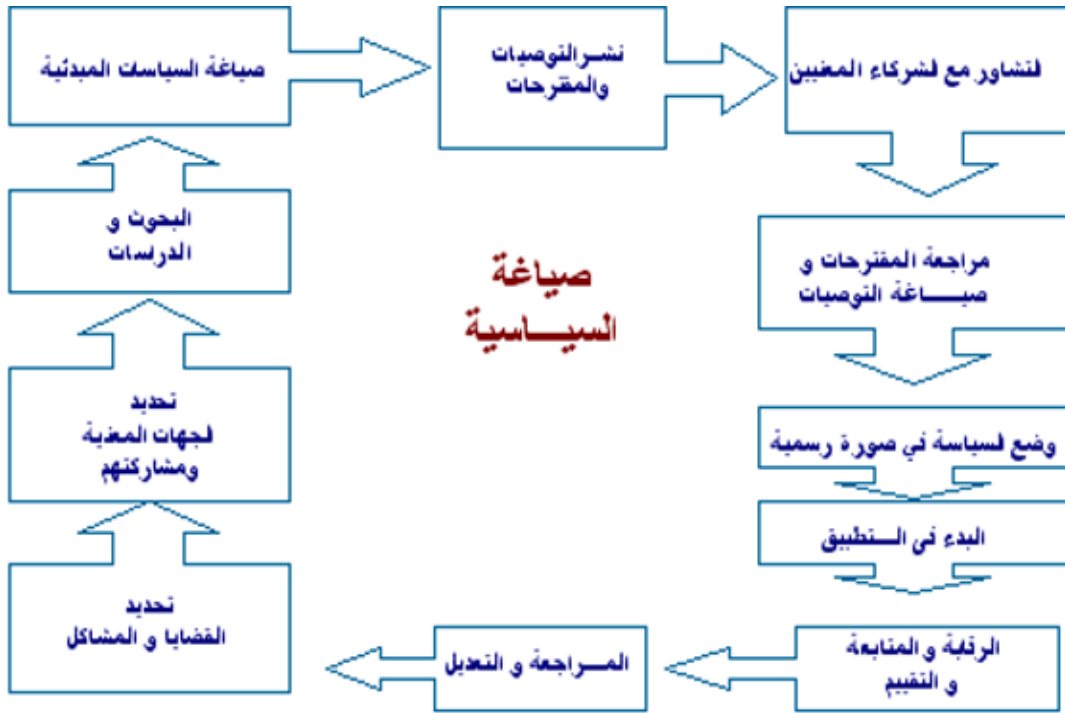
والمتوسطة هو التأثير المزدوج على كلاً من عملية صياغة السياسات على المدى القريب و بناء القدرات على المدى البعيد. أخذين بعين الاعتبار التحديات الخطيرة التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، نجد أنه من الضروري أن تلجأ الوزارة إلي إجراء م بكر لتنمية بيئة السياسات . في نفس الوقت نجد أن نجاح جهودات الوزارة في تطوير عملية صياغة السياسات الخاصة بهذا القطاع ستعتمد على جهودات الوزارة لتنمية نقاط القوة وقدرتها الداخلية بالإضافة الى توفير مصادر البحث والمعلومات الخارجية، وأخيراً تطوير كفاءة الربط بين الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية.

وبذلك تكون عملية تنمية السياسات هي المحور الرئيسى للوزارة ومشروع تنمية سياسات المنشآت الصغيرة و المتوسطة و محاطة بالعديد من النشاطات التي تدور حولها مثل التدريب والبحث وإقامة روابط مع الجهات المختلفة. كل ذلك يساعد الوزارة في تحقيق أهدافها الخاصة بعملية تنمية السياسات.

تبنى السياسات والقوانين والتشريعات يعتمد بالطبع على عدة عوامل تتعدى هدف المشروع. ولذلك فإن تركيز هذا المشروع يقتصر على تحديد وتحليل وتقديم خيارات لإجراءات ممكن تنفيذها من قبل الوزارة والجهات الحكومية المصرية الأخرى. و بالمثل لا يهدف المشروع للعب دور مباشر في تنفيذ مبادرات السياسة على الرغم من إمكانية مساعدة الوزارة والكيانات الحكومية الأخرى على تطوير خطط تنفيذية لمبادرات معينة.

منهجية الوزارة نحو تنمية سياسات المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر:

لتحقيق تنمية سياسات المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بدأت الوزارة بافتراض ان هذه البرامج والسياسات يجب أن تنفذ في إطار السياسات الاقتصادية للدولة حتى لا تنتهي هذه البرامج والسياسات المتبعة بدون جدوى أو تمثل عبئاً في الأداء الاقتصادي. وفي نفس الوقت لكي تثمر هذه السياسات يجب ألا تلتزم بحجم استثمارات كبيرة أو تتحمل أعباء إدارية يصعب تنفيذها. على سبيل المثال، نجد أن تبسيط اللوائح والإجراءات و إتاحة المعلومات أثبتت كفاءة أكثر من برامج المساعدة المكلفة والمعقدة. وبالمثل فالخبرة الدولية في جهود تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر قد أثبتت أن الجهود الأكثر نجاحاً هي تلك التي سعت إلى خلق وسطاء لدعم هذا القطاع. ولذلك فمنهجية صياغة السياسات التي تتبناها الوزارة تتطلب المشاركة من جميع الجهات المعنية بصياغة تلك السياسات، والاعتماد على البحث والخبرات الناجحة السابقة، وأخيراً خلق آلية تنفيذ وتقييم الأثار المترتبة. ويوضح الرسم البياني التالي عملية صياغة وتطوير السياسات الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تتبناها الوزارة من خلال مشروع تنمية سياسات المنشآت الصغيرة والمتوسطة.



السياسات المستهدفة

اختيار المجالات المستهدفة والتوصيات يتبع المنهجية المشار إليها أعلى. و فيما يلي السياسات المستهدفة من قبل وزارة المالية ومن خلال مشروع تنمية سياسات المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

1. تنمية وتحديث إطار سياسي عام لتنمية المنشآت الصغيرة و المتوسطة والمتناهية الصغر في مصر.
2. تحديد تعريف واضح للمنشآت الصغيرة و المتوسطة و المتناهية الصغر في مصر.
3. تعزيز قدرة المنشآت الصغيرة و المتوسطة للوصول إلى الخدمات التمويلية.
4. تحفيز المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ودعمها بالتوريدات الحكومية.
5. اصلاح التشريعات بهدف تقليل تكاليف تنفيذ الاجراءات.
6. تشجيع التصدير في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

لمناقشة امجالات السياسة السابقة تم اقتراح بيان موجز يحدد أهداف التدخل المقترح ، و ملحق به مناقشة لبعض جوانب النطاق السياسي و التي ترتبط بتنمية المنشآت الصغيرة و المتوسطة والمتناهية الصغر مع تقديم الإنجازات بشكل موجز في نهاية المناقشة.

1. تنمية وتحديث الإطار السياسي العام:

الهدف: تبنى الحكومة المصرية اطار سياسات موحد لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر يعطي الفرصة للتخطيط والتنسيق و الادارة لجهود تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة و المتناهية الصغر بشكل أفضل.

المنقشة: قامت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في يونيو 1998 - وزارة الاقتصاد في ذلك الوقت- بإصدار "مسودة لسياسة قومية لتنمية المنشآت الصغيرة و المتوسطة في مصر" وتعتبر هذه الوثيقة المحاولة الأولى من نوعها لاقتراح إطار سياسي عام لمواجهة معوقات المنشآت الصغيرة و المتوسطة.

هذه الوثيقة -على الرغم من عدم اعتمادها في الحكومة- هي بداية موفقة لتفعيل وتنقيح وتحديث الوثيقة التي أقرها جميع المعنيين ورئيس الوزراء السابق الدكتور/عاطف عبيد و رئيس الوزراء الحالي الدكتور/ أحمد نظيف تحت عنوان " تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر" وكان نتاج هذه الوثيقة هيكله اطار سياسى عام و خطة عمل من خلال عملية استشارية شاملة أخذت ما يقرب من عامين. هيكله اطار سياسى عام ليس ملكاً لكيان

فردى، ولكنه يعتبر مرجع لكل من صانعي القرار ومقدمى الخدمة على حد سواء. فهي تحدد الأبعاد و الاتجاهات الأساسية التي تتماشى مع التوافق المطلوب تحقيقه.

إنجازاتنا حتى الآن:

- بدأ تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة كجزء من المكون الأساسي لمشروع " تنمية سياسات المنشآت الصغيرة و المتوسطة" وكتحديث لوثيقة "مسودة لسياسة قومية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مصر" التي تم اصدارها بوزارة الاقتصاد في يونيو 1998.
- تم اصدار أربع مسودات بعد مراجعتهم، وتحديثهم، وتنقيحها خلال فترة تقرب من عامين (أول مسودة تم اصدارها فى نوفمبر 2002) قبل الانتهاء من المسودة النهائية لخطة العمل الخاصة بتوصيات الوثيقة.
- تطوير الوثيقة كان نتاج عملية استشارية شاملة شملت جميع المنتفعين والعاملين في مجال تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر وقد تعاون أكثر من 180 منظمة ذات صلة بالمجال لتطوير الوثيقة.
- هدف الوثيقة هو تنمية إطار سياسي عام يتضمن الأبعاد العامة لمبادرات وتنفيذ وتنمية السياسات الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- بناء علي ما سبق، تضمن إطار السياسات العام المقترح عملية مشاركة شاملة، متعمقة، موجهة ومطبقة تمكن من إنشاء و تعزيز وسائل اتصال فعالة بين مختلف الجهات المعنية في هذا المجال.
- وقد وافق كل من الدكتور/ عاطف عبيد رئيس الوزراء الأسبق والدكتور/ أحمد نظيف رئيس الوزراء الحالي على إطار السياسات العام وخطة العمل.
- و تمثل خطة العمل محور المناقشة الآن في لجنة السياسات التي تتضمن صانعي القرار من مختلف الأجهزة الحكومية لتفعيل وتنفيذ مهام خطة العمل.

2. التعريف:

الهدف: تعريف موحد لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر للتمكين من التخطيط الأفضل وتستهدف قطاع السياسات والبرامج المتعلقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

المناقشة: يوجد مشكلة فى جميع أنحاء العالم في التوصل الى تعريف للمنشآت الصغيرة والمتوسطة و المتناهية الصغر. فحجم المنشآت (متناهية الصغر، صغير أو متوسط أو حتى كبير) يختلف نسبياً من دولة الى أخرى بل وأيضاً يختلف فى قطاعات الأعمال المختلفة. الدول التى لديها سياسات وبرامج تستهدف المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر لديها تعريف إجرائي لهذا القطاع.

هناك عدة معايير مستخدمة في تعريف المنشآت الصغيرة، ولكن التعريف الأكثر شيوعا يتضمن العمالة ورأس المال و رقم المبيعات السنوي، وبالتالي يختلف التعريف باستخدام معيار واحد عنه في حالة استخدام أكثر من معيار. وعلى الرغم من توفير الحكومة لبعض الخدمات والحوافز للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ولكن غياب التعريف الإجرائى الواضح و المعايير قد يؤدي الى تقديم خدمة غير فعالة.

من أجل إيجاد تعريف خاص بمصر يجب ملاحظة عدد من الاعتبارات. أولاً: لا يوجد ما نسميه بالتعريف الصحيح فملائمة التعريف يكون نتيجة عدة من العوامل منها دقة وإتاحة المعلومات، حجم المنشأة في الدولة (أو داخل قطاعات الأعمال) وأغراض الحكومة (الوصول إلى خدمات أو مميزات معينة) بالإضافة إلى عوامل أخرى. ثانياً: على الرغم من وجود بعض التعريفات المعقدة التي تستخدم أكثر من متغير و تبدو أكثر دقة إلا أن بعض الخبراء يحذروننا من استخدام تلك المتغيرات لأن تقييم الأصول والمقبوضات يتم بالعملة وقيمة العملة تختلف من وقت لآخر وبالتالي يكون المعيار الأفضل هو حجم العمالة. وللأسف فإن عدم جودة المعلومات المتاحة في مصر وخصوصاً تلك المتعلقة بالمبيعات السنوية وحجم إستثمارات رأس المال يمثل مشكلة إضافية لاستخدام تلك المؤشرات.

إنجازاتنا حتى الآن :

تمت مباشرة خطوات البحث كالتالي:

- "التعريف التنظيمي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر- الخبرات الدولية" ليرثي مايو 2002
- تقرير عن " التعريف التنظيمي لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في مصر". منتدى البحوث الاقتصادية مايو 2002.
- "تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر." منتدى البحوث الاقتصادية يناير 2004
- تم التوصل إلى تعريف من خلال عملية استشارية و3 مراحل بحثية و تشمل دراسة الخبرات الدولية ودراسة الخبرات المحلية والتي انقسمت إلى مرحلتين بحث. يعتمد التعريف على 3 معايير: عدد العاملين، الأصول الثابتة و أخيراً العائد السنوي .
- التعريف يفرق بين كل من قطاع الإنشاءات والصناعة وقطاع التجارة والخدمات باختلاف طبيعة كل منهما .
- بني التعريف على قاعدة "و/أو" و بهذا عندما يستوف المشروع أحد المعايير يمكن في هذه الحالة تصنيفه كمشروع صغير أو متوسط أو متناهي الصغر .
- التعريف يفرق أيضاً بين أحجام المنشآت سواء كانت متناهية الصغر أو صغيرة أو متوسطة .
- تم التوصل لهذا التعريف من خلال استشارات متتالية شملت كل الجهات المعنية (4 مجموعات عمل، بالإضافة إلى مؤتمرين قوميين) وتم نشر النتائج وتوزيع الوثيقة.

3. السياسات المالية:

الهدف: تعزيز واستدامة قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى آليات تمويلية مختلفة تتماشى مع اتجاهات السوق.

المنقشة: يعد الوصول إلى التمويل واحد من أخطر العقبات التي تواجه تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في العالم. معظم البلاد تحاول أن تنشئ معايير بوسائل مختلفة لملي ما يسمى بـ فجوة التمويل. وتزداد حدة المشكلة في البلاد النامية حيث يضعف التمويل

وتصبح آليات التمويل (سواء كانت ائتمان طويل الأجل أو قصير الأجل أو تأجير تمويلي أو رأس المال المخاطر.... الخ) غير متطورة أو مستخدمة بما فيه الكفاية.

فالتوسع في خدمات الإقراض على نطاق كبير يتطلب العديد من الإجراءات ومنها:

- تنمية البيئة المؤسسية لإقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- خلق وتطوير مؤسسات مساندة.
- خلق وتعزيز البيئة التشريعية والتنظيمية.
- تحسين الإجراءات والرقابة.
- تقديم خدمات غير تمويلية.

إنجازاتنا حتى الآن:

تم الانتهاء من ونشر وتوزيع الأبحاث التالية على الجهات المعنية:

- "وضع تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في مصر" (وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، يوليو 2001)
- ورقة بحثية ترتبط بزيادة الوصول لتمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة والمتناهية الصغر: (مكاتب الإقراض وطرق الحصول عليه). جورج بينفولد ودافيد بينيل، مايو 2002
- بحث في قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة للوصول الى التمويل بغرض التصدير. منتدى البحوث الإقتصادية فبراير 2004
- بحث في الإقراض وضمائنه. شركة نوعية البيئة الدولية، يونيو 2004
- بحث عن التأجير التمويلي للمنشآت الصغيرة و المتوسطة.(الدراسة جارية، فينبي)
- بحث عن رأس المال المخاطر للمنشآت الصغيرة و المتوسطة. (الدراسة جارية، فينبي)
- هناك عدد من الدراسات التي لا تزال جارية وتبحث خبرة مصر في رأس المال المخاطر، الإقراض والتأجير التمويلي كأدوات لزيادة قدرة الوصول إلى تمويل للمنشآت الصغيرة ونتائج هذه الدراسات ستمثل خطة عمل تقترح إجراءات محددة تطبقها الجهات المعنية المهتمين.
- سيتم عرض التوصيات الخاصة بدراسة التمويل بغرض التصدير للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على بنك تنمية الصادرات ليتم تطبيقها .

4. التوريدات الحكومية:

الهدف: تعزيز مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التوريدات العمومية والحكومية بطريقة اقتصادية وبأسلوب يتميز بالمنفعة المشتركة بين الطرفين من خلال توفير وزارة المالية المدخلات المهمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

المنافسة: يعد التسويق من أهم العوائق التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتعتبر الحكومة والتوريدات الحكومية من أهم الأسواق للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. فعلى سبيل المثال، تشكل التوريدات الحكومية نسبة تتراوح بين 10 إلى 15% من إجمالي الناتج المحلي في معظم دول الاتحاد الأوروبي بينما تمثل 20% من إجمالي الناتج المحلي لدول أمريكا اللاتينية. ومع ذلك، نجد أن القاعدة العامة في جميع أنحاء العالم هي احتكار المنشآت الكبيرة لهذه التوريدات لأن تكاليف المعاملات لكلاً من الحكومة (طرف الشراء) والبائع عالية جداً وخصوصاً إذا كانت منشأة صغيرة.

إنجازاتنا حتى الآن:

تم الانتهاء من نشر وتوزيع الأبحاث التالية على الجهات المعنية:

- " نظام التوريدات الحكومية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة" (وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، مايو 2002)
- تماشى توصيات الدراسة مع قانون المنشآت الصغيرة والمتوسطة حيث تم تخصيص 10% من التوريدات الحكومية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- تم تشكيل لجنة خبراء من الوزارات المعنية ووزارة المالية لمناقشة طرق التنفيذ والطبيق.

5. الإصلاح التنظيمي :

الهدف: تقليل تكلفة اتباع اللوائح والإجراءات الخاصة بتأسيس المنشآت والتشغيل والنمو.

المنافسة: على الرغم من وجود القيود التنظيمية على القطاع الخاص بأكمله في مصر فهي تمثل عبئاً كبيراً على المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. ويرجع ذلك الى فقرهم الى التعليم الملائم وضعف الهيكل المؤسسي وقدرتهم المحدودة في الوصول الى الخدمات القانونية والاستشارية المعنية والتي تصل إليها بسهولة المنشآت الكبيرة. وبالرغم من أن المعوقات التنظيمية والقانونية والتشريعية تختلف باختلاف القطاعات نجد أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر تواجه مشاكل جسيمة ومتنوعة خاصة تلك المتعلقة بالتأسيس والترخيص والتشغيل والضرائب والتسجيل وتصاريح التصدير والاستيراد والالتزام بكافة توجيهات الأجهزة الحكومية. تعقيد البنية التنظيمية يتفاقم بحد بعيد بمشاكل أخرى مثل التداخل بين المؤسسات الحكومية المختلفة بل والتداخل بين قطاعات الحكومة المركزية والفرعية عدم التنسيق بين الجهات الحكومية ونقص المعلومات المتاحة للمسؤولين الحكوميين، وعدم ملائمة طريقة التسجيل والحفظ وأخيراً الأدوات البدائية الخاصة بمعالجة البيانات.

إنجازاتنا حتى الآن:

تم الانتهاء من و نشر و توزيع الأبحاث التالية على الجهات المعنية:

- تنظيم الإجراءات التشريعية للمنشآت الصغيرة و المتوسطة: (نموذج الشباك الواحد) (وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، يوليو 2001)
- هيكلة الاطار التنظيمى والتشريعى لإنشاء وتشغيل ونمو المنشآت الصغيرة و المتوسطة. (مكارى للاستشارات، سبتمبر 2002)
- تجرى دراسة حالياً عن تبسيط القوانين والتشريعات، والإجراءات الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة من ناحية التأسيس والنمو والاتجاه الى التصدير وأخيراً فى الوقف عن النشاط "التصفية"
- لعبت الوزارة دور رئيسى في تسهيل إنشاء نموذج الشباك الواحد بمحافظة بني سويف والإسكندرية.

6. تشجيع التصدير

يعد أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجال التصدير ضعيف. فالغالبية العظمى للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لم تحاول القيام بالتصدير، بسبب معوقات التصدير وهى:

- عدم القدرة للوصول الى القنوات التصديرية .
- ضعف الوعي.
- ارتفاع أسعار المدخلات.
- ندرة التمويل و صعوبته.

على الرغم من أن مصر تركز على القطاعات ذات العمالة الكثيفة لتشجيع الصادرات إلا أنه يجب بذل الجهد لتشجيع "القطاعات الواعدة" تلك التي تتمتع بديناميكية مرتفعة، مثل (صناعة التكنولوجيا البسيطة والعالية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات). بالإضافة إلى ذلك، يجب على مصر محاولة القيام بالتالي:

- الاتجاه إلى روابط سلاسل القيمة للقطاعات ذات العمالة الكثيفة حيث تتركز القيمة "مثل تنمية قدرات التصميم الخاصة بالنسيج بدلاً من التركيز على صناعة النسيج فقط.
- تحديد مسببات الفشل والقصور في السوق و التي تؤثر على سلاسل القيمة.

إنجازاتنا حتى الآن:

تم الانتهاء من و نشر و توزيع الأبحاث التالية على الجهات المعنية:

- " الخبرات الدولية في تنمية صادرات المنشآت الصغيرة و المتوسطة " (جاك فيدورويسيز)

- " تشجيع بيوت التجارة "Trading Houses" في مصر" (جك فيدورويسيز يناير 2003)
- " استراتيجية تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة". هذه الدراسة جار صياغتها، وتشير الدراسة إلى القطاعات والأسواق المتاحة للتصدير عن طريق المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

مواقع هامة

[Alphabetical Index](#)

[American Chamber of Commerce in Egypt](#)

[Araboo.com](#)

[Business Link - Welcome](#)

[Canada-British Columbia Business Service Centre](#)

[Center for International Development at Harvard University \(CID\)](#)

[CORDIS Promotion of Innovation Home](#)

[Country Profile Egypt](#)

[Development Gateway - where worlds of knowledge meet](#)

[Egypt Ministry of Economy](#)

[Enterprise - Enterprise Policy Areas Promoting Entrepreneurship and SMEs - Enterprise Policy Areas Promoting Entrepreneursh](#)

[Enterprise Research](#)

[ERF Homepage](#)

[European Union](#)

[IMF -- International Monetary Fund Home Page](#)

[Index - Guide for SMEs in the APEC Region](#)

[International Bureau of Chambers of Commerce \(IBCC\)](#)

[International Labour Organization - ILO Web site](#)

[Japan Small and Medium Enterprise Corporation](#)

[Microcredit Summit Best of the Site](#)

[National Bureau Of Economic Research](#)

[OECD Online](#)

[Office of Government Commerce, UK](#)

[PSB](#)

[SBA Small Business Administration's Office of Advocacy's Home Page](#)

[Small Business Development Centers](#)

[Small Business Development Corporation, Weste.](#)

[Small Business Info Center -](#)

[Small Business Portal entrepreneurship, busi.](#)

[Small Business Support Program](#)

[SME - Small and Medium Enterprise Department \(External\)](#)

[SME CBF](#)

[SME Centre for Excellence](#)

[Social Fund for Development](#)

[Strategis Canada's Business and Consumer Sit.](#)

[The Electronic Commerce Centre](#)

[UNCTAD World Wide Web Homepage](#)

[The World Bank Group](#)

[Information and Communication Technologies \(ICTs\) and Small Enterprise in Development](#)

[SME Information Center](#)

[MBA-business-schools](#)

[INSME-International Network for Small and Medium Sized Enterprises](#)

[Business Development Services Support Project \(BDSSP\)](#)